

القصف والحصار الكامل لقطاع غزة جريمة إبادة جماعية

تتابع لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) عن كذب سلسلة الجرائم والانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. وتؤكد على ضرورة الالتزام بالميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي نادى بـ "رفض أشكال العنصرية والصهيونية كافة التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وتهديداً للسلم والأمن العالمين" والذي نص في مادته الثانية على "أن أشكال العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الأجنبية كافة هي تحد للكرامة الإنسانية وعائق أساسي يحول دون الحقوق الأساسية للشعوب ومن الواجب إدانة جميع ممارساتها والعمل على إزالتها." وأن "للشعوب كافة الحق في مقاومة الاحتلال الأجنبي".

حماية المدنيين أساس لا يمكن الحيد عن تحقيقه تحت أي ذريعة، إلا أن ما نشهده من عقوبات جماعية بشكل موسع ضد سكان غزة من قطع إمدادات الغذاء والمياه والوقود والدواء واستهداف المنشآت الطبية والتعليمية والبنية التحتية وقصف الأحياء السكنية ترقى لجريمة إبادة جماعية. هذا بجانب تهديد أطراف دولية بوقف المشروعات التنموية عن الشعب الفلسطيني بما يمثل غطاء لهذه الجرائم من تلك الأطراف.

أعداد الضحايا في تزايد جراء مواصلة قصف القوة القائمة بالاحتلال على قطاع غزة والهجمات على الضفة الغربية، معظمهم من النساء والأطفال. مما يتوجب معه وقف كافة الجرائم والاعتداءات الممنهجة وتوفير الحماية الدولية للمدنيين وتفعيل دور الآليات الدولية للمسائلة والمحاسبة عن كافة الجرائم. إن الإفلات من العقاب والصمت عن الجرائم الممنهجة من مسببات الوضع الراهن. وقد صدرت التقارير المتتالية عن لجان التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان والتي رصدت جرائم القوة القائمة بالاحتلال، إلا أن عدم التعاطي مع هذه المعطيات طمأن القوة القائمة بالاحتلال لارتكاب المزيد وقتل الأمل في الشرعية الدولية لدى الشعب الفلسطيني، وبعد أن شهد قطاع غزة جرائم ضد مسيرات العودة السلمية في ٢٠١٨ دون تحرك دولي لحمايتها، نشهد الآن جرائم ترقى لإبادة جماعية.